

مصطلح السّياق في منظور جاك موشلر وسبربر وولسن -مقاربة في التّداولية المعرفية-

The term context in the perspective of Jacques Moeschler and Sperber and Wilson -A Cognitive pragmatics Approach-

أ. د. ذهبية حمو الحاج*
قسم اللّغة العربية، جامعة تيزي وزو (الجزائر)
dehbia.hamoulhadj@ummtto.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/04 تاريخ القبول: 2025/07/21 تاريخ النشر: 2025/07/31

Abstract:

Context is one of the elements upon which several theories have been built, both in terms rejection and its inclusion in linguistic studies. It was excluded and dismissed within structuralist approaches in general (from Saussure to the Russian formalists), whereas it was later accepted and adopted in fields such as text linguistics, discourse analysis, and pragmatics, where it became a central concept in numerous studies. Research into the problem of the term 'context' in cognitive pragmatics will guide us towards examining the stages of receiving the message and interpreting it in the mind. At the same time, it marks a return to the linguistic and pragmatics orientation, which necessitates a transition from the linguistic system that stops at the limits of the peripheral system to the pragmatic system that is familiar with all the circumstances of the rhetorical process. This system enables the interpretation of utterances through inference, presupposition and implicature.

Keywords: Context, cognitive pragmatics, mind, inference, interpretation, utterance, relevance.

ملخص البحث:

إنّ السّياق من العناصر التي بُنيت على أساسه عدّة نظريات، سواء من حيث قبوله أو رفضه وإخراجه من الدراسة، فقد كان مستبعدا ومرفوضا في المدرسة البنيوية بشكل عام (انطلاقا من سوسور إلى الشكلانيين الرّوس)، في حين تمّ قبوله وتبنيّه مع لسانيات النّص، وتحليل الخطاب، والتداولية، فشكّل النواة المركزية لعدد من الدّراسات. والبحث في إشكالية مصطلح السّياق في التّداولية المعرفية، سيوجهنا نحو البحث في مراحل تلقي الرّسالة وتأويلها في الدّهن، وفي الآن ذاته عودة إلى المنحى اللّساني والتّداولي، الذي سيفرض الانتقال من النّظام اللّغوي الذي يتوقف عند حدود النّظام المحيطي إلى النّظام التّداولي الذي يلمّ بجميع ملايسات العملية الخطابية التي تُمكن من تأويل الأقوال عن طريق الاستدلال والاستلزام والافتراض.

الكلمات المفتاحية: السّياق، التّداولية المعرفية،

الدّهن، الاستنتاج، التّأويل، التّلّفظ، الملاءمة.

مقدمة:

يعدّ السياق العنصر المهمّ، الذي تأسّست عليه أو بفضلها جلّ الدّراسات اللّغوية قديمها وحديثها، سواء تعلّق الأمر بقبوله أو برفضه ضمن عناصر التّحليل، فقد شاءت المدرسة البنيوية أن تجعله عنصراً ثانوياً أو مرفوضاً نظراً لخوفها من الخروج عن العلميّة، فبقي في غياهب المجهول لمُدّة من الزّمن، إلى أن يعتمد أساساً في المدرسة الانجليزية مع فيرث Firth، ومع الدّراسات الأخرى التي جعلت من الممارسة الكلامية هدفاً لها، محاولة استنطاقها من جوانبها المتعدّدة لعلّها تظفر بالمقاصد الحقيقيّة، فوجدنا ما يدعى بتحليل الخطاب، والتّداولية... التي سلّطت الأضواء على تلك العناصر الخفيّة المسيرة للعملية التّواصلية والمتحكّمة في نجاحها أو فشلها، والموجّهة نحو تأويلات مختلفة، والمتحكّمة في العلاقات البشريّة. ولهذه الأسباب وأخرى، أثّرنا العودة إلى هذا العنصر بالذّات، بغية تحديده من الجانب المعرفي، تجاوزاً للتّحديدات السّابقة، التي حصّرت في أنواعه ومكوّناته، فالهدف وارد في البحث عن جوهره، من حيث اعتماد الدّهن عليه والاشتغال به، والتركيز على خصوصياته في تحقيق عمليتي الإنتاج والتّأويل، ولذلك جاء العنوان في صيغة "مصطلح السّياق في منظور جاك موشر وسبرير وولسن-مقاربة في التّداولية المعرفيّة-".

1. السّياق: مفهوم ومصطلح وإجراء:

قبل الخوض في الجانب المعرفي والدّهني، لنا وقفة عند السّياق في تحديداته التّقليدية، التي قدّمت ما يكفي من معطيات تلمّ به من جوانب متعدّدة، فكانت المعاجم والقواميس المتخصّصة مجالاً مؤطّراً له ومحدّداً لعناصره وعوامله في مفهومه العام والخاص، وبعدها تأتي التّحديدات الأخرى التي تربطه بالمجال الدّهني من خلال ما يعرف بالتّداولية المعرفيّة، حيث يتحدّد الدّهن باعتباره جوهر الدّراسة المعرفيّة "ذلك الجهاز الفطري الذي يمكّننا من إدراك العالم المحيط بنا وفهمه والتّصرّف فيه بطريقة إرادية عبر مجموعة من الأجهزة التي أنعمنا الله بها كالسمع والبصر واللمس وغيرها من الحواس، حيث تسهم في نقل المعلومات إلى الدّهن مقرّ الفهم والتّأويل"⁽¹⁾. يعدّ السّياق بصفة عامّة ذلك المحيط الذي تُستعمل فيه أية وحدة لغوية، يمكن أن تكون مورفيماً أو كلمة، أو جملة ينظر إليه تقليدياً على أنّها ظواهر لغوية وغير لغوية تحيط بصيغة لغوية أو تلفظ معيّن، وعرفّ الزنكي السّياق بأنه ما انتظم القرائن الدالة على المقصود من الخطاب، سواء كانت القرائن مقالية أو حالية. وتعبير آخر: هو العبارات المكوّنة والسّابقة واللاحقة والغرض الذي جاء من أجله الكلام⁽²⁾. مثلما اكتسب عدّة مفاهيم منها:

- " السّياق ما يصاحب اللفظ ممّا يساعد على توضيح المعنى"⁽³⁾.

- السّياق هو "التّتابعات الأسلوبية، التي يجري عليها الكلام وهيكلته أي تنسج مدخلاتها ومخرجاتها وفق المنهج السّياقي، والذي يسميه بعضهم (منهج الدّراسة العلمي)، ويمثّل المكوّنات الأساسيّة، التي تحيط بالنصّ، وتتحدّد من خلال أبعاده الدلالية والجوّ العام، الذي يحيط بالكلمة، وما يكتنفها من قرائن وعلامات، فالكلمة الواحدة والجملة الواحدة قد تحمل كلّ منها مدلولين متناقضين تماماً، دون أن تختلف الكلمة في بنائها الدّاخلي، وإنّما الذي يتغيّر هو السّياق والقرائن المحيطة"⁽⁴⁾.

ونجد أنّ للسّياق أيضا عددا من التّحديدات في اللّسانيات الغربية ومنها ما جاء في معجم روبير الصغير Le Petit Robert "السّياق هو مجموع النصّ الذي يرتبط بعنصر من اللّغة (كلمة، جملة، منطوق)، حيث يتعلّق به معناه وقيّمته"⁽⁵⁾، وجاء في قاموس اللغة الفرنسية بمفهوم "السّياق مجموعة من العناصر التي تسبق والتي تلحق وحدة معيّنة (فونيم كلمة من الكلمات) في الخطاب"⁽⁶⁾، ومن خلال هذه التعريفات، يمكن القول إنّ السّياق بمثابة ترجمة ويعتمد آليات لسانية محضة بغية تبديد اللّبس، وذلك حتى في مواضع الجنس، وبذلك يغدو السّياق بمثابة الحالة، التي تحيط بالكلمة، أو اللفظة، أو الجملة، أو النصّ، والتي هي مجموع الدلائل والقرائن (...) التي من شأنها إزالة اللبس، فنجاعة التبليغ والتّواصل اللّغويين تستند بشكل كبير على قوّة السّياق في تحديد السلوكات الكلامية وغير الكلامية. ونشير إلى أنّ السّياق غير اللّغوي في مواضع أخرى خاصّة مدرج في تعريف المقام الذي يتمثّل في مجموعة من الشروط الاجتماعية والتاريخية والعوامل غير اللسانية، التي يتحدّد بمقتضاها خلق العبارة أو العبارات في زمان ومكان ما، وهو ما يعرف في اللّسانيات بالسّياق المقامي. وأما العلاقة بين السّياق والمقام فهي علاقة تكامل حيث أنّ المقام يسمح بإزالة الابهام عن الجملة كما أنّ المعلومات، التي تكون معطاة بوساطته لا حاجة إلى أن يعبر عنها عن طريق اللّغة، وإنّما تتوارى خلف معطيات أخرى.

2. أنواع السّياق:

1- السّياق اللّغوي: تحدّد السّياق اللّغوي عند الكثير من الباحثين على أنّه "حصيلة استعمال كلمة داخل نظام الجملة متجاوزة مع كلمات أخرى، مما يكسبها معنى خاصا محدّدا، وهو كلّ ما يتعلّق بالإطار الداخلي للّغة من تسلسل العناصر وترتيبها، وتقارب المفردات، وتتالي الوحدات، وما يحتويه من قرائن تساعد على كشف دلالة الوحدة اللّغوية الوظيفية"⁽⁷⁾، فالسّياق اللّغوي يحدّد قرائن المعنى من خلال التلازمات الأسلوبية للنص، فهو يعتمد على عناصر لغوية في سياق النصّ ذاته، وهذه العناصر مثل ذكر جملة سابقة، أو لاحقة، أو عنصر في جملة لاحقة أو سابقة، كما في قوله تعالى: "أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ"⁽⁸⁾، حيث تعدّ جملة "فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ" قرينة لغوية سياقية تحدّد دلالة الفعل "أتى"⁽⁹⁾. ومن الأمثلة، التي تؤكّد أن السّياق اللّغوي هو الذي يحدّد معاني المفردات نذكر العبارات التالية:

✓ أكل محمد عشاءه

✓ أكل محمد مال اليتيم

✓ أكل محمد أصابعه ندما

✓ أكله جلده

✓ أكلت السّكين اللّحم⁽¹⁰⁾

نستنتج أنّه من خلال السّياق نصل إلى دلالة الفعل (أكل) المقصودة دون غيرها، وفي هذا الإطار نجد عدّة سياقات تندرج تحت السّياق اللّغوي منها:

- السّياق الصوتي: الذي يهتم بدراسة الصوت داخل الكلمة من حيث كمية الهواء اللازمة لإنتاجه ودرجات الجهر، والهمس، والشدة، والزخاوة... ويهتم بدراسة الوحدات الصّرفية أو الموفيمات حرّة كانت أو مقيدة أو محايدة لا قيمة لها.

- السّياق النّحوي: وهو شبكة من العلاقات القواعدية، التي تحكم بناء الوحدات اللّغوية داخل النصّ، من خلال القرائن النحوية، كالإعراب الذي يعتبر قرينة سياقية تتعاون مع غيرها في رسم شبكة البيانات الدّلالية.

- السّياق المعجمي: وهو مجموع العلاقات الصّوتية، التي تتضافر من أجل تخصيص الوحدة اللّغوية ببيان دلالي معيّن يمنحها القدرة على التّركيب، وهذه الوحدة اللّغوية تشترك في علاقات أفقية مع وحدات أخرى لإنتاج المعنى السّياقي العام للتّركيب.

- السّياق الأسلوبي: ويظهر هذا النّوع من السّياق في النصوص الشّعريّة والنثرية أكثر منه في اللّغة العادية، لما يمتلكه من قوّة النّسج وجدارة البناء وقوّة التّوالد الدّلالي⁽¹¹⁾.

2- السّياق غير اللّغوي: وهو الذي يتحدّد من خلاله التّعامل اللّغوي الفعلي للأفراد في مجتمعهم، وهو السّياق الذي نظّر له علماء اللّغة وعلماء الاجتماع⁽¹²⁾، ويمثّل السّياقات الخارجية والضّمنية، وكلّ ما يسهم في توجيه النّص من خارج اللّغة وما يتبلور في الإشارات البعيدة، والمعينات الخارجية التي تحدّد معنى النّص واتجاهاته، ويندرج تحت السّياق غير اللّغوي عدّة سياقات منها: السّياق العاطفي، والسّياق النّفسي، والسّياق الثّقافي...⁽¹³⁾ وجميعها تُخضع المخاطب إلى بعض القيود التي تسمح أو تمنع بإنجاز فعل ما.

3. السّياق في القواميس: حتّى نتوقّف على الدّلالة الأولى للمصطلح، كان لابد من تتبّع مفهوم السّياق في بعض القواميس العربية والغربية، والتي أولت له العناية اللازمة، وأفردت له مكانا معتبرا بين صفحاتها، غير أنّ الملاحظ أنّ القواميس العربية بقيت محافظة على المادة اللّغوية في معناها اللّغوي، ممّا أدّى إلى تقييد اللفظ، ولم تتبّع التّغيير والتّطور الحاصل في اللفظ وارتقائه إلى مرتبة المصطلح، مثلما نلاحظ اختلافا وتنوعا في دلالة اللفظ على حد التّعامل معه كمصطلح في القواميس الغربية العامّة منها والمتخصّصة، لأنّها تعي حمولته المعرفية في الدّرس اللّساني والسيميائي.

- السّياق في القاموس العربي: أورد ابن منظور في معجمه الشّهير قوله في مادة (سوق): "السوق: معروف. ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا، وسياقا، وهو سائق وسوّاق.... وقد انساقت وتساوقت إذ تتابعت.... وساق إليها الصّداق والمهر سياقا وأساقه، وإن كان دراهم أو دنانير، لأنّ الأصل في الصّداق عند العرب الإبل، وهي التي تُساق، فاستعمل ذلك في الدّراهم والدّينار وغيرهما. وساق فلان من امرأته أي أعطاه مهرها. والسّياق: المهر.... وقيل للمهر سوق لأنّ العرب كانوا إذا تزوّجوا ساقوا الإبل والغنم، لأنّها كانت الغالب على أموالهم، وضع السوق موضع المهر وإن لم يكن إبلا أو غنما.... وأساقه إبلا: أعطاه إياها يسوقها...."⁽¹⁴⁾، فيتّضح من خلال المادة اللّغوية المقدّمة أنّ السّياق جاء بمعنى قاد، أعطى، ونزع، بينما يقول الرّمخشري في أساس البلاغة: "ومن المجاز ساق الله

إليه خيرا، وساق إليها المهر، وسأقت الرّيح السّحاب، والمحتضر يسوق سياقا، وفلان في ساقه العكس، وفي آخره وهو جمع سائق كقادة قائد، وهو يساوقه ويقاوده. وتساوقت الإبل: تتابعت، وهو يسوق الحديث أحسن سياق، و"إليك يساق الحديث". وهذا الكلام مساوقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده⁽¹⁵⁾، فقد انتبه الرّمخشري إلى دلالة أخرى تدعّم الأولى، وقد أوردتها في الاستعمال المجازي للفظ، حيث ربط بين لفظ السياق والحديث.

- السياق في القواميس الغربية: يمكن تقسيم القواميس الغربية إلى:

1- القواميس العامة:

• قاموس الجيب (Larousse de poche): "السياق هو ما يصاحب أو يتبع نصّا للتوضيح".

• روبر الصغير (Le petit Robert)، اعتمد فيه على تعريفين:

- السياق مجموع نصّ يحيط بعنصر لغوي (كلمة، جملة، جزء من ملفوظ).

- مجموع الظروف التي يندرج في إطارها فعل ما، فهناك السياق السيكلوجي، والسياق السياسي.

2- القواميس المتخصصة:

- القاموس الموسوعي لعلوم اللغة (ديكرو وتودوروف): يتناول ديكرو وتودوروف Ducrot et Todorov مسألة السياق في القسم المعنون بـ"مقام الخطاب"، فيتطرقا إلى مجموعة من القضايا تتعلق بالسياق والمقام، حيث يعرفا مقام الخطاب بـ"مجموع الملابس التي في إطارها يتحدّد فعل التّلفّظ سواء كان مكتوبا أو شفويا"⁽¹⁶⁾... ونسبّي هذه الملابس في أغلب الأحيان بالسياق، كما يفضل ديكرو ربط السياق بما هو لغوي محض أي بالوحدات الصّوتية والمعجمية التي تسبق أو تلحق اللفظ خاصّة، وتعبير أكثر دقّة بالمركبات التي تنتمي إليها.

- قاموس السميائيات لغريماس وكورتاس: "السياق هو مجموع النصوص التي تواكب وحدة تركيبية معيّنة وتتعلّق بها الدّلالة، حيث يمكن أن يكونا صريحا أو لسانيا، ويمكن أن يكون ضمنيا ويتميّز في هذه الحالة بأنّه سياق خارج لساني أو مقامي، ويمكن للسياق الضمّني أن يشغل بقصد التأويل الدّلالي، وقد أرجع جريماس وكورتاس Greimas et Courtes هذا التّعدّد والتّنوّع في السياق إلى العديد من الأسباب، من بينها:

- إذا كان الأمر يتعلّق بلغة طبيعية حيّة، منتجة لنصّ غير محدود، فيمكن دائما أن نجعل المقام صريحا.

- العناصر الضمّنية لنصّ لغويّ قابلة لأنّ تعاد إلى أصلها عن طريق تماثل هذا النصّ مع نصّ غير لساني، والذي ينبثق من سماء العالم الطبيعي.

- إنّ جاكبسون في التّرسّمة التي حدّد بها الوظائف التّواصلية جعل السياق عنصرا من أهمّ العناصر التي تشكّل النّشاط اللّغوي ومثله بالمرجع "إنّها الوظيفة المرجعية للغة"، التي تعتبر ضرورية في توضيح الإرسالية، سواء كان السياق منطوقا أو قابلا للنطق.

- وفي مستوى ثالث، يطرح الباحثان مسألة الدلائل السياقية (Sèmes Contextuels) أو الأقسام الدّلالية، وهي الدلائل التي تتواتر داخل وحدة ما وضمن سياقها، وبالتالي تشكّل الدلائل السياقية جزءا من تركيبة وحدة دلالية كبرى⁽¹⁷⁾.

والبحث في الدلالة بما يفرض العودة إلى المرجع لم يكن يفي بالغرض في تحديد المقاصد ومضامين الكلمات والأقوال، الأمر الذي دعا إلى ظهور التداولية Pragmatique، إذ جعلها شارل موريس Ch. Morris بعدا سمائيا ثالثا بعد التركيب والدلالة. ولم تحصل التداولية باعتبارها تخصصا ضمن علوم اللغة على تشريع مستقل إلا مؤخرا، بسبب الطريقة التي صيغت بها مظاهر تداولية اللغة في اللسانيات، والتبعية الضيقة للتداولية إزاء هذا العلم الجديد، فنشهد مؤخرا بروز تيار تداولي جديد يتمثل هدفه في استقلالية التداولية عن اللسانيات وإدماجها في العلوم المعرفية، وهو ما يدعى بـ"التداولية الجذرية"⁽¹⁸⁾ أو الاستنتاجية Pragmatique radicale .

4. السياق في التداولية اللسانية

إذا انطلقنا من فكرة اهتمام اللسانيات بالبعد التداولي للغة، فذلك يعني أنّ عددا من المظاهر التركيبية والمعجم تتطلب اعتبار ما هو خارجي عن اللغة، وهذه الوقائع يمكن أن تختزل في التلّفظ، أو في الحدث التاريخي الذي يشكّله إنتاج الملفوظ في وضعية محدّدة، وهو ما يتدخل على أنّه مكوّن للملفوظ، ويمكن أن نجسّد ذلك ببعض الأمثلة من قبيل:

- أنصحك بعدم التّدخل في شؤون الآخرين.
- لقد طلق محمد زوجته، ولكن لا تخبر أحدا بذلك.
- بصراحة، لن أنجز هذا العمل.
- ليس لمحمد سيارة واحدة، وإنّما لديه سيارتان⁽¹⁹⁾.

السؤال المطروح: هل يمكن فهم هذه الجمل دون الاستعانة بمعرفة كيفية تلفّظها؟ يبدو أنّ الأمر مستحيل، ففي الجملة الأولى هناك من ينصح الآخر بعدم التّدخل في شؤون الآخرين (وذلك يعني تحقيق الفعل الإنجازي المتمثّل في النّصح)، وفي الجملة الثانية وجود الرّابط الحجاجي "لكن" يعني عدم الاستمرار في المحتوى، وإنّما الاستمرارية تتمّ على مستوى التلّفظ، وهو ما يملّيه الجزء الثاني من الجملة "لا تخبر أحدا بذلك". وفي الجملة الثالثة الصّراحة مرتبطة بالتلفّظ وليس بالملفوظ. وفي الجملة الرابعة ورد النّفي الذي لم يخص الجملة الأولى (لمحمد سيارة واحدة)، ولكن خصّ إمكانية إثبات أنّ لمحمد سيارة واحدة فقط⁽²⁰⁾. يتّضح من خلال الأمثلة المعروضة، أنّ الفعل "أنصحك" والرّابط "لكن"، والظرف "بصراحة"، و"النّفي" لا يمكن أن تتوقّف عند محتواها التّعيني، فكلّ هذه العبارات تفترض أنّ اعتبار الجهاز التلّفظي جزءا من وصفها اللّساني، وتعبير آخر، دون اعتبار البعد التداولي لا وجود للوصف اللّساني بمفهوم جاك موشلر.

لقد اهتمّ البحث اللّساني بهذا النوع من الوقائع، التي تبين اندماج التلّفظ في بنية اللغة، ومثل هذا التفكير كان مقبولا في تقاليد اللّسانيات الفرنسية، مادام يستجيب لبرنامج البحث الذي صاغه إميل بنفنيست E.Benveniste في كتابه، وأبرز ذلك من خلال دراسته لضمائر الشّخص والأزمنة⁽²¹⁾، وتّضح منه وجود تبعية ضيقة بين الوقائع المورفولوجية والجهاز التلّفظي. واستمرّ هذا التقليد عند أوسوالد ديكرو O.Ducrot مع أفق التداولية المدمجة، وبالأخص في مباحث الحجاج والتّعدّد الصّوتي، وهي خطوات صريحة في مجال فهم بنية اللغة. ورغم هذه المحاولات، إلا أنّ اللّسانيات واجهت بعض الصعوبات في معالجة بعض الوقائع المرتبطة باستعمال اللغة، انطلاقا من ضمائر الشّخص والأزمنة، حيث يضاف إلى الوصف المقترح من قبل بنفنيست ما

يدعى بالأبعاد التّلقّظية (التّلازم بين الدّاتية والشّخصية بالنسبة لضمائر الشّخص، والمنحى التّلقّظي مثل الخطاب والتّاريخ بالنسبة للأزمنة).

والمشكلة التي واجهها إميل بنفنيست كانت على مستوى ضمائر الشّخص الخاصّة بالثنائية التّخاطبية (أنا وأنت) وكذلك على مستوى مفهوم الزّمن الحاضر، ذلك أنّ العبارات المهمة تشغل في إطار من التّغير، وذلك يعني خضوعها لوضعيات محدّدة ما يقدّم لها قيمة في وضعية ما، فكلّ شخص يستخدم "أنا" يتحدّد بذاته بقوله "أنا"⁽²²⁾، ومثل هذه المعطيات لا تختلف عن تلك المذكورة في معالجة الجمل السّابقة، فهذه العبارات غير مرتبطة فقط بتلقّظها في حدود ما تقحم اعتبار ظروف استعمالها، ولكن في حدود ما تفهم انطلاقاً من وظيفة القيم الخاصّة بالمعطيات التّلقّظية (الشّخص، الزمان، المكان)، وفي هذا الصّدّد يمكن التّنبية إلى أنّ تداولية اللّغات الطّبيعية بحاجة إلى جهاز شامل من المعطيات حول اللّغة، لأنّه من السّهّل أن يقوم أيّ علم دلالي على تطوير ألياتها وأدواتها المرتبطة بالوصف وتأويل العبارات بمعزل عن سياقها.

لقد فرضت الاهتمامات اللّسانية في العصر الحديث أن يقترح الوصف التّدائلي للّغات الطّبيعية نظرية للإشارات، رغم قصور هذه النّظرية على بلورة ما يدعى بالتّدائلية أو علم استعمال اللّغة. الأمر الذي يقتضي طرح التّساؤل التّالي: كيف يمكن التّصرف في حالة عدم الاكتفاء بالوقائع التّلقّظية والإشارية؟ في مثل هذه الوضعيات يمكن الاشتغال بالمجال التّدائلي على أنّ يكون نظرية للسياق، نظراً لارتبط الأفعال الكلامية الإنجازية بسياقات الاستعمال بخاصّة، لأنّ الإنجاز يبقى رهن السياق، والأمر ذاته بالنسبة للزّمن الحاضر، الذي يكتسب قيمته في الاستعمال وليس غير ذلك، وكذلك ما يتعلّق بالمهمات الأخرى الشّخصية والمكانية والزّمانية، فإذا كان على التّدائلية إيجاد حلّ لمشكلة السياق، فذلك يقضي بتدخّل السياق بطريقة ما في تحديد العبارات اللّسانية المنعزلة سياقياً. إذا أخذنا هذا المثال للاكوف وجونسون: "تفضّل في مكان العصير"⁽²³⁾ فلاحظ أنّ هذه الجملة ليس لها أيّة دلالة، وموشلر يحلّلها بقوله أنّ عبارة "مكان العصير" ليست بوسيلة تواضعية للإحالة إلى شيء ما، ولكن ستحتل الجملة معنى إذا أخذنا في الاعتبار السياق الذي وردت فيه، إذ نفترض أنّ الشّخص المعني موجّه نحو المكان الذي يتواجد فيه كوب العصير، لأنّ هناك أكواباً أخرى خاصّة بالقهوة⁽²⁴⁾. ومثل هذا المثال وما يوضّحه يعدّ حدثاً لا يمكن أن يحلّ إلا بالاستعانة بالسياق الذي يرتبط به المعنى، وكذلك الأمر بالنسبة للأقوال المضمرّة والسّخرية والتّضمينات الخاضعة للسياق، وتتعلّق بسياق محدّد لتكتسب قيمة محدّدة، يبيّن هذا التحليل خصوصية الأحداث التّدائلية المرتبطة بالسياق إذ أنّ تغييره يؤدي إلى تغيّر التّأويل، وعن طريق الحدس فـ"مكان العصير" يمكن أن يعيّن مكاناً آخر، مثلما يمكن أن يعيّن في سياق آخر معنى مختلفاً. وبالتالي، فإنّ هذه الأحداث التّدائلية قابلة للإلغاء واستبدالها، لأنّها صحيحة في سياق وغير صحيحة في سياق آخر.

وفي مثل هذه الوضعيات يستعين المتلقّي بالتفسير الذي يقدّمه السياق، وأطروحة التّبعية السياقية التي أثارها موشلر⁽²⁵⁾ وافية من النّاحية الحدسية، إذ أنّها تقحم الإشارات في الأحداث التّلقّظية الموسومة لسانياً، رغم أنّها تتعرّض لبعض المعوّقات، ومن بينها: استقلالية المعنى، ولا نهائية السياقات، ونظرية المعرفة المشتركة⁽²⁶⁾ الأكثر انتشاراً في التّدائلية. تركز هذه النّظرية على كون التّواصل المنطوق غير ممكن إلا إذا كان مبنياً على عدد من الوقائع أو الجمل التي يتقاسمها المتخاطبان، ويعتقدان في صحّتها، وكونهما يتخاطبان دون حاجة إلى أيّ توضيح ما. ومثل هذا النّوع من المظاهر مشكّل في المستوى اللّساني عن طريق الافتراضات التّدائلية المحدّدة

بالجمل، حيث يتصوّر المتكلم والمخاطب أنّ كليهما يعتقد في صحتها. وما ينبغي توضيحه هنا إنّ نظرية المعرفة المشتركة لم تحظ بالقبول دوماً، والاعتراض وارد للأسباب الآتية:

1- كون الجملة جزءاً من مجموعة من الجمل التي تحدّد المعرفة المشتركة غير كاف لأن تكون ضمن السياق الضروري لتأويل الملفوظ، ففي كثير من الأحيان يتشكّل السياق على أساس معلومات أخرى أي يمكن الاستعانة بجمل ضرورية لتأويل ملفوظ ما.

2- ليس من الضروري أن تكون الجملة جزءاً من المعرفة المشتركة حتّى تنتمي إلى السياق. ومثل هذا القيد سيصبح ضرورياً إذا افترضنا ضمان نجاح التواصل في كلّ الأحوال. ويمكن التشكيك في هذه الفرضية خاصة عند العودة إلى النموذج الاستدلالي المتمم لنموذج التفسير لتفسير التواصل المنطوق⁽²⁷⁾.

لا يضمن النموذج الاستدلالي نجاح التواصل بشكل كامل، نظراً لوضع المتلقي فرضيات حول ما يريد المتكلم إيصاله، والفرضيات يمكن أن تكون مثبتة أو منفية، أي التوصل إلى تواصل ناجح أو فاشل، والانطلاق من فرضية أنّ التواصل المنطوق إجراء شائك، يستلزم عدم ضرورة ربط المعرفة المشتركة بالسياق. وبالتالي من الصعب أن تكون نظرية السياق نظرية للمعرفة المشتركة، ولا تقبل أطروحة التبعية السياقية، وبذلك ينبغي التوجّه نحو مقارنة مختلفة للسياق، وتتمثّل في نظرية الملاءمة التي دعا إليها "سبربر وولسن" D.Sperber, D.Wilson.

5. السياق في التداولية المعرفية

تعد تداولية ما بعد جرايس نظرية للمعرفة ونظرية للسياق، ومن ذلك نظرية الملاءمة لسبربر وولسن (1986/1989). الملاءمة نظرية للمعرفة في حدود ما تشغل بفرضيات قويّة حول طبيعة الاستنتاجات التداولية، وهذه الأخيرة تتعلّق بالنظام المركزي بمفهوم جيرى فودور⁽²⁸⁾ J.Fodor (1983/1986)، ومجموع الأفعال التداولية (الاستدلالية بالخصوص) تتموقع في هذا المستوى من التنظيم المعرفي، حيث الميزة الأساسية أن تكون عامّة وتتوافق مع الكليّة الأفقية، والنظام المركزي للفكر يتقابل في هذه النقطة مع النظام المحيطي أو النظام المحوّل للرّسالة، فإذا كانت اللّسانيات متعلّقة بنظام تحويل الرّسالة، فإنّ التداولية تتعلّق بالنظام المركزي للفكر. ومن هنا، لا يمكن التفكير في تداولية من توجيه لسانی أو مدمجة مع اللّسانيات: إنّ تداولية الملاءمة باعتبارها نظرية معرفية تضع فرضية قويّة حول التّفرة بين التداولية واللّسانيات.

وفي مرحلة أخرى، يمكن التّساؤل إن كانت نظرية الملاءمة نظرية سياقية حقّة، أو أنّها تجعل تعريف التداولية كنظرية للسياق مشروعاً ممكناً. والسؤال المطروح: كيف يكون هذا ممكناً باعتبار التداولية الوحيدة والمعقولة هي تداولية المبادئ أو القواعد مثل تداولية جرايس؟ للإجابة عن السؤال ينبغي المرور على مبدأ الملاءمة الذي يشمل المبادئ والقواعد الجرايسية وتعريف مختلف للسياق. ويتضمّن مبدأ الملاءمة أن ينتج المتكلم ملفوظاً أكثر ملاءمة في ظروف معيّنة، وذلك بمعرفة أنّ كلّ فعل تواصلي منطوق يخبر بصفة حدسية عن ملاءمته الخاصّة، ومثل هذا المبدأ يحمل فضل تفسير لماذا المتلقي يقبل الاهتمام ومعالجة الفعل التواصلي الموجّه إليه؟ وكلّ معالجة تتطلّب مجهوداً معرفياً، ثمّ ينبغي التّساؤل لماذا تتمّ هذه المعالجة بطريقة آليّة، ذلك أنّ المتلقي ليس له أن يختار بين الاهتمام بالفعل التواصلي وعدم الاهتمام به. يمكن تفسير ذلك عن طريق الملاءمة،

لأنّ المعلومة إذا كانت مهمة، فمن المفترض أن تكون ملائمة، أي أنّ هذا المبدأ يرافقه الحدس أو هو الضمان لتحقيق الملائمة القصوى.

إنّ نجاح التواصل غير مضمون دائماً، ولا يضمنه مبدأ الملائمة كذلك، فلا يفسّر هذا المبدأ إلاّ الأسباب التي تجعل المتلقي يقبل بمعالجة كلّ فعل تواصل موجه إليه، والخاصية التي تسمح له بالفهم هي الخاصية التي دعاها سبرير وولسن بخاصية الانسجام مع مبدأ الملائمة، التي تُفسّر أنّ الفهم الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو الفهم المنسجم مع مبدأ الملائمة، بمعرفة الفهم الذي ينتج الأثر السياقي الكافي لاستدراك الجهد المعرفي. وبالتالي فإنّ مفهوم الملائمة القصوى هو الذي يسمح بتفسير التواصل، أمّا على مستوى عملية الفهم، فإنّ مفهوم الملائمة الأدنى هو الأكثر فعالية. وفي هذه الوضعية أي في عمليتي الإنتاج والتأويل، اللتين تستندان إلى مبدأ الملائمة يتحقّق التواصل، وبالاستناد إلى السياق بما يقدّمه من معطيات داخلية وخارجية يمكن تفسير كيفية تحقّق فكّ الرّسائل أو الشّفرات بما تحمله من إيماءات سطحية وعميقة وتبرير علاقتها بالاستنتاج، رغم أنّ أغلب الإيماءات بالنسبة لسبرير وولسن تعدّ مثيرات شفافة لا تحتلّ التّشفير⁽²⁹⁾، فأنّ تومى إلى صديق بالنظر إلى الساعة بأنك ترغب في المغادرة يندرج ضمن الإشارة غير المشفّرة، ومثل هذه الإشارات تجعل الفرضيات المستدلّ عليها ناقصة الملائمة أو الوجهة، فبعض المثيرات الإشارية تكون فاقدة للوجهة خارج طبيعتها الإشارية. وفي هذه الوضعية يمكن إثارة إشكالية الترجمة ليس فقط بين العبارات الإيمائية والشفّوية، ولكن أيضاً بين المدارس التداولية، فيمكن اعتبار العلامات الإشارية رسائل مشفّرة بالتّمائل، إذ التّظاهر بتشغيل هاتف محمول يعدّ علامة مفهومة في المجتمع الذي تستعمل فيه الهواتف المحمولة، الأمر الذي سيبقى غامضاً خارج السياق المذكور، ذلك باعتبار أنّ "السياق ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى"⁽³⁰⁾. وقد يحدث أن يتمّ التّشفير بشكل خاطئ لأنّ السياق فرض ذلك، ويمكن أن يرجع الإيماء إلى أنظمة تشفير نابعة من ذاتها، في حين يحيل إلى سياقات ثقافية تقترب بالمجتمع وما يفرضه من سلوكات وتبتعد عن تطوّر الإجراءات المعرفية للكائن الفردي، إضافة إلى أنّ القصد الإخباري موزّع على مظاهر تواصلية وأخرى ميتا تواصلية.

يمكن القول إنّ القصد الإخباري كلّما تعلّق بالمظاهر الميتا تواصلية كانت السياقات التواصلية الموسّعة متجاوزة للسياقات المعرفية، وكلّما تعلّق القصد الإخباري بالتواصل تمكّنت السياقات التواصلية من أن تُدرك عن طريق الاستنتاجات المعرفية، فإثناء محادثة معيّنة، يقوم عدد من الإشارات بالتعليق عن المحتوى الشّفوي للخطاب، وهي قابلة لأنّ تُفهم بطرائق متعدّدة:

- تعليق منطوق: تغيير الصّوت، القهقهة، التّحنّنة...
- تعليق إيمائي: الابتسام، تقطيب الحاجبين، توجيه العينين نحو السّماء، تغيير النّظر، التّعجّب...
- تعليق إشاري: تغيير الهيئة، هزّ الكتفين...

يمكن أن تعتبر هذه الإشارات شفرات تختلف باختلاف الثقافات المحليّة (الثقافة العائلية، ثقافة المؤسّسة...) والثقافات العامّة (الثقافات الإثنية، والثقافات الوطنية...)، وتعدّ مهمّة في تحقيق التواصل بين

أفراد جماعة ما، لأنها تصاحب السلوكات اللغوية، ومرتبطة بما يبذله الذهن من تحليلات تربط المعرفة بالواقع وبالعمليات الذهنية التي تشتغل من أجل نجاح الفهم والتأويل.

6. السياق والملاءمة

لقد لوحظ الفرق الكبير بين التعريف اللساني المؤلف وتعريف سبرير وولسن الذي يدخل في إطار علم النفس المعرفي. إنَّ المعرفية أو العرفنة عند سبرير وولسن هو سياق التّواصل، الذي يتحدّد في فهم الملفوظات الشّفوية والعبارات غير الشّفوية، فهما يشيران إلى التّفاوت الذي يظهر عندما نأخذ التّواصل اللّساني نموذجاً، في حين أنّ عدداً من أشكال التّواصل الإنساني بما فيه الشّفوي لا تستوحى من الملفوظات المؤسّسة على نمط دال ومدلول.

إنَّ فرضية المعرفة المتبادلة والمتقاسمة بين أطراف العملية الخطابية غير مقبولة من الجانب النّفسي، يقول سبرير وولسن "أكيد، إنَّ البشر في بناء تمثّلاتهم حول العالم محدودون بالقدرات المعرفية الخاصّة بالجنس البشري، علماً أنّ أعضاء جماعة ثقافية معيّنة تتقاسم عدداً من التّجارب، والتّعاليم والمواقف، وخارج هذا الإطار المشترك فإنَّ كلَّ فرد يحاول تطوير معرفة خاصّة به"⁽³¹⁾. وإن كانت هذه الملاحظة الأخيرة يمكن أن تُعيق ما هو غير قابل للتّمثيل نفسياً ومستدل به في السّياق، إذ أنّ:

– بعض التّمثّلات عميقة التّمثّل.

– بعض المعلومات الأخرى تنتظم في وحدات ذهنية دلالية: الرّجل والمرأة، الأسرة، التّنظيم الاجتماعي، والأمة.....⁽³²⁾.

ولا يمكن اختزال السّياق في مجرّد القدرات الذهنية الفردية لكلّ عنصر من عناصر التّواصل، فإذا افترضنا أنّ الذّهن يشتغل انطلاقاً من وجود عدّة أنظمة ما بين ذواتية، فإنّ الوسائل والنتائج التّقنية، والتّنظيمات الاصطناعية لها أثر سياتي راسخ في بنائه، ثمّ لا ننسى أنّ مكان التّبادل، والآثار غير المتوقّعة للأطراف التّواصلية، والجمهور الحاضر أو المغيب، وأنظمة الانتماءات، والتّطوّر الثقافي تعدّ جزءاً من سياق السّياقات، ذلك أنّ "فلسفة الذّهن تشكّل كلاً متكاملًا يدعى في بعض الأحيان "نظرية المحتوى"، تستهدف توضيح طبيعة العلاقات التي تقيمها التّمثّلات اللّسانية أو الذهنية مع الحقيقة خارج لسانية أو خارج ذهنية"⁽³³⁾. والثّنائية الخطابية إذا لم تتمكّن من إنتاج المعرفة المشتركة، فإنّ مآل التّواصل بينهما سيكون فاشلاً، ولهذا يعدّ العنصر الدّوّاتي مهمّاً مقارنة بالعناصر الأخرى التي تحيط به، يقول طه عبد الرحمن: "... العنصر الدّوّاتي، يعني ما بين ذوات المتخاطبين وأقصد به المعرفة المشتركة بين المتخاطبين [...] فهذه المعرفة المشتركة هي معرفة معقّدة التّركيب"⁽³⁴⁾.

لقد نظر سبرير وولسن إلى السّياق على أنّه مجموعة من المقدّمات الموظّفة لتأويل ملفوظ ما، فالسّياق بناء نفسي، ومجموعة من الفرضيات التي يبلورها المخاطب عن العالم، "والحديث عن الفرضيات يعني الابتعاد عن الوضع الحقيقي للعالم الذي يؤثّر في تأويل الملفوظات"⁽³⁵⁾. وبالتالي، ينبغي تحديد المقصود بالفرضية أو بالفكرة، أي التّمثيل التّصوّري الذّهني الذي يحلّله الفرد على أنّه تمثيل عن العالم الحقيقي، فيمكن أن تكون الفرضية تمثيلاً تصوّرياً مطابقاً لإدراك العالم إلى حدّ ما، لذلك يقول فريث: "يعدّ السّياق العنصر الأكثر أهميّة

في كل تواصل قصدي، كما يعدّ الخاصية الوحيدة التي تميّز هذا النوع التواصلي من إيصال ملفوظات بسيطة⁽³⁶⁾، بينما لا يكمن دور السياق عند سبربر وولسن في انتقاء التأويلات غير الملاءمة فقط، لأنّه يوفّر المقدمات التي دونها يستحيل استنتاج الضمنيّات⁽³⁷⁾. وبذلك فإنّ التواصل البشري ليس بالعملية البسيطة التي يتصورها البعض، إذ أنّ "البشر لا يتواصلون بالتّشفير وفكّ شفرات الأفكار، فالنّموذج الاستنتاجي يقدّم وصفا للتواصل الذي يبدو صحيحا حدسيا"⁽³⁸⁾. إنّ العديد من مظاهر سوء الفهم تبرز في التفاعلات الكلامية، التي تبرز أهميّة السياقات البيولوجية والثّقافية التي توجّه معنى الكلمات والإشارات وتحدّدّها، والتي تشغل على أنّها أنظمة من وضع غامض لها آثار سياقية يمكن تصنيفها إلى: الاستلزامات، والتناقضات، والتعزيزات السياقية⁽³⁹⁾. تعدّ الاستلزامات والتناقضات قاعدة لبروز دور السياق في التفاعل الكلامي، إذ يتمّ الانتقال من معنى إلى آخر، انطلاقاً ممّا يتبلور من تصوّرات ذهنية خاضعة للمنطق وللواقع، ويتعدّد على الدّهن القيام بالعملية الاستنتاجية والاستدلالية في مثل هذه الوضعيات دون الاستعانة بسياق معيّن، الأمر الذي يؤدّي إلى العنصر الثالث وهو التعزيزات السياقية، التي تبحث في الأدوات والآليات الضابطة للعملية التواصلية، وما تنتجه من آثار من خلال الاستنتاج والاستدلال المنطقي.

7. الملاءمة وأثر السياق في التواصل:

يتمثّل الأثر السياقي بالنسبة لسبربر وولسن في دور الاستنباط، أو فيما يدعونه بالاستنتاج غير الظاهر أو الضمني، إلى جانب الفهم عن طريق وضع الفرضيات ومقارنتها. لقد كان الحديث عن الاستنتاج الضمني انطلاقاً من إمكانية فشل التواصل من خلال آثاره، وحتى إن كان ذلك في ظروف ملاءمة، يقول سبربر وولسن "... لا يمكن للمخاطب فكّ الشفرات ولا استنتاج القصد الإخباري للمخاطب، فأفضل ما يمكن أن يقوم به هو تشكيل أو بناء فرضية انطلاقاً من الإشارات المقدّمة، ومثل هذه الفرضية غير مؤكّدة دائماً، ويمكن أن تكون كذلك ولكن لا يمكن أن تكون مبيّنة"⁽⁴⁰⁾، لأنّ الفرضية قد تكون موجّهة نحو الفهم الإيجابي أو الفهم السلبي، ثمّ إنّ "... نظام المفردات هو مجموعة تضامن تكون فيها قيمة كلّ مدلول متعلّقة بما يوجد داخل الإشارات الأخرى التي حوله، وكلّ عنصر حاضر في السلسلة المحكمة يستدعي بالتّضامن عناصر غائبة أخرى، حيث يقيم معها علاقات افتراضية في التّبادل"⁽⁴¹⁾.

ينتج الفهم الاستنتاجي من إجراء عام، وتنفعيل مجموعة من المعلومات الإدراكية التي يملكها المتلقي من خلال مدركاته القبلية والآنية حول موضوع ما، ففي الوقت الذي كان فيه الاستنتاج محل إشكال في التّيار التّداولي والتّواصلي، تظهر وظيفته أيضاً في الكشف عن حضور أو غياب التناقض بين الفرضيات ومخلفاتها، وكذلك التناقض بين عدّة فرضيات، وأكثر من هذا كلّّه، فإنّ الاستنتاج كان يسمح بالاقتصاد في بعض الفرضيات الأكثر تأثيراً، حيث تؤدّي المقدمات إلى استنتاجات غير ملائمة مع تمثيل إدراكي أمثل عن العالم⁽⁴²⁾. يتأسّس الاستنتاج على اتّحاد المعلومات الجديدة والمعلومات القديمة، وتسييق Contextualisation هذه المعلومات يسمح بإنشاء مفاهيم جديدة من خلال بناء السياق وتعديله. يستدعي التّضمين السياقي تفاعلاً بين المعلومات القديمة والمعلومات الجديدة حسب عملية غير خاضعة للتّحليل ليس فقط مثلما نجد ذلك في الاستنتاج المحض، وإنّما حسب عملية تركيبية في حدود ما لا يستلزم التّضمين التّركيبي منطقياً أيّة مقدّمة من

المقدّمات⁽⁴³⁾. لا يمكن للتّضمين السّياقي أن يستخلص من هذه المقدّمات إلا وهي متعلّقة فيما بينها، أمّا تعزيز فرضية أو إضعافها أو إعطاؤها قوّة مطابقة لفرضية أخرى في حالة ما توجّه الاستدلال بمفهوم سرّير وولسن نحوه، فإنّه من الملائم الحديث عن الإجراء التّمائلي. وبذلك يمكن للتّضمين التّركيبي للمعلومات الجديدة والمعلومات القديمة بمفهوم جاك ميارمونت Jacques Miermont أن يؤدي إلى:

- إثبات الفرضيات القديمة من حيث ملائمة الفرضيات الجديدة معها.
- إضعاف الفرضيات القديمة أو التّخلي عنها عندما تكون المعلومات الجديدة متناقضة مع المعلومات السّابقة.
- إنّ التّناقض بين المعلومات الجديدة والمعلومات القديمة لا يمكن تجاوزه نظرا إلى قوتهما المتساوية، الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن فرضيات إضافية وحذف الفرضيات غير الصّحيحة أو التّخلي عن الفرضيات الجديدة، وفي الحالة الأخيرة لا ينتج الأثر السّياقي⁽⁴⁴⁾.

يؤدّي عدم حدوث الأثر السّياقي، إلى عدم البحث عن العناصر الإضافية وما يمكن أن تُقدّمه من معطيات جديدة قد توجّه المتلقي الوجهة الصّحيحة، وفي أغلب الأحيان يستدعي الأمر البحث عن ملائمة القول للفعل، من خلال ما يتبلور في الدّهن من عمليات، إذ "كلّ ما يجري في الدّهن من معنى مقصود يتراتب وفق الوظيفة الكلامية التي تصل الموقع بالمنجز الذي يقتضيه"⁽⁴⁵⁾، وهنا أيضا يؤدّي السّياق دورا مهمّا من حيث ما يربط القول بالإنجاز من معطيات، والاحتمالات تكون متعدّدة ينبغي اختيار ما يتلاءم مع القصد التّواصلي لأنّ "اللفظ وحده قد لا يكون قادرا على تقديم المعنى الإجمالي أو المحدّد للرّسالة، بمعنى أنّ الألفاظ قد تتيح عدّة خيارات للرّسالة الواحدة، ولكن السّياق الذي يضبط مجريات الرّسالة، ويتحكّم في معطياتها، وبواعثها، ومنطلقاتها، وأهدافها، يحدّد طبيعة هذا المعنى، ويتحكّم في إقصاء الاحتمالات الأخرى عن طريق دعم المقترح الأكثر بروزا وحضورا"⁽⁴⁶⁾. وهكذا يتمّ إقصاء المعطيات التي لا تفيد التّواصل في مقام معيّن، ويستنجد المخاطب بأخرى بحثا عن الملائمة القصوى وتطابق المقالات للمقامات وما تستوجبه من عمليات ذهنية بحاجة إلى انسجام وتناسق وتماسك أثناء الاشتغال، ممّا يفسّر علاقة السّياق بالملاءمة والدّهن والممارسة التخاطبية.

خاتمة:

لقد سمح لنا هذا البحث بإعادة النّظر في مفهوم "السّياق"، الذي حظي بمعالجات متعدّدة سعت إلى الإحاطة به ومعرفة الدّور الذي يؤدّيه في الممارسة الكلامية وفي تحقيق الفهم والإفهام، وأجمعت أغلب المقاربات على أهميّته وقيّمته في الممارسة الكلامية رغم اختلاف وجهات النّظر من حيث إدراجه أو رفضه في دراسة اللّغة البشريّة، أو ما تجسّد في النّظرية السوسورية والنّظرية السّياقية. أمّا الدّراسة اللّسانية التّداولية فقد تمخّض عنها ما عُرف بنظرية الملاءمة، التي أقحمت في المجال المعرفي بشكل حتّي، ما جعل جاك موشلر يطرح أسئلة حول كلفة اسهام السّياق في نظرية الملاءمة، أو بالأحرى دور السّياق في هذه النّظرية، منطلقا من فكرة مفادها أنّ فهم الملفوظ هو نتاج سياق محدّد، والعمل بهذه الثنائية (السياق والملاءمة) يقضي بإنتاج أثر سياقي، وما يندرج ضمنه من استلزامات تتلاءم مع ما يضمّن من نتائج ومضمّرات أخرى مرتبطة بالمقدّمات الضّمّنية التي يلجأ إليها المخاطب بغرض إيصال أغراضه دون تحمّل المسؤولية. وبالتالي تخضع الممارسة الكلامية إلى تلاؤم الضّمّني مع ما ينتجه السّياق من آثار على مستوى انسجام الكلام والتّبادل الكلامي، دون تجاهل ما يقوم به السّياق من دور في

إثراء الصيغ المنطقية للملفوظ، بحيث أنه يعزّز في الاستعمال تراكيب تتوافق مع المقاصد المستهدفة وإمكانات الفهم الممكنة.

ويمكن القول إنّ السياق مكوّن ضروري لعملية الفهم، دون الإشارة إلى عيوب نظرية "التبعية السياقية"، والنقطة الحاسمة هي أنّ السياق غير معطى بشكل مطلق في نظرية الملاءمة أي أنّه غير ثابت، ما يجعل وصفه الشّامل أمراً وهمياً، وعكس ذلك فإنّ السياق مبنيّ أو مكوّن لا يحتوي إلا على الجمل بهدف الحصول على فهم منسجم مع مبدأ الملاءمة، الذي دعا إليه سبرير وولسن، والذي يأخذ معالمة من علم النفس المعرفي، فقد انحصرت العرفنة عندهما في سياق التّواصل، إذ يبني البشر تمثّلاتهم بواسطة القدرات المعرفية التي يتمتّعون بها رغم الحدود المفروضة في هذا الإجراء، ويتدخّل عدد من العوامل مثل التجربة، والتّعليم، والتّكوين النّفسي، والتّنشئة الاجتماعية... ما يجعل بعض التّمثّلات عميقة جدّاً لأنّها تخضع لعدد من المركّبات النّفسية والبيولوجية كجنس البشر، والفرد والمجتمع. والسيّاق بناء أو مكوّن نفسي ومجموعة من المكوّنات التي يكتسبها الفرد وتصبح فرضيات تنطلق من العالم الذي يواجهه بفضلها، والسيّاق بهذا المعنى يوفّر المقدّمات التي يستحيل دونها الوصول إلى ما هو ضمني أو غير مقول في الخطاب، وهنا تتدخّل كلّ من الاستلزامات والتّناقضات، التي لا تُحلّ إلا بالاستعانة بالدّهن وما ينبض فيه من عمليات معرفية مهمّة تسيّر حياة الإنسان وتقود سلوكاته اللّغوية وغير اللّغوية.

الهوامش والإحالات:

¹ - ذهبية، حمو الحاج(2015)، مدخل إلى التداولية المعرفية، مجلة الكوفة، دار التّنوير للطباعة والنّشر والتّوزيع، ع 9، العراق، ص 103.

² - ينظر: نجم الدين قادر كريم الزنكي(2006)، نظرية السيّاق: دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 63.

³ - محمد أحمد، أبو الفرج (1966)، المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة، بيروت، ص 166.

⁴ - عبد الجليل عبد القادر(2002)، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، ص 211.

⁵ - Paul Robert (1992), Le petit Robert, Dictionnaire de langue Française, Paris, P 120.

⁶ - Philippe Amiel (1980), Dictionnaire Hachette, Editions Hachette, Paris, P 236.

⁷ - خدادة، سالم عباس(1999)، التّقد والسيّاق، مجلة العلوم الإنسانية، ع 2، جامعة البحرين، ص 113. نقلا عن فاطمة الشّيدي(2011)، المعنى خارج السيّاق، أثر السيّاق في تحديد دلالة الخطاب، دار نينوى للطباعة والنّشر، دمشق، ص 22.

⁸ - سورة النّحل، الآية 01.

⁹ - فاطمة الشّيدي(2011)، المعنى خارج السيّاق، أثر السيّاق في تحديد دلالة الخطاب، دار نينوى للطباعة والنّشر، دمشق، ص 24-23.

¹⁰ - خرما، نايف(1978)، أضواء على الدّراسات اللّغوية المعاصرة، عالم المعرفة، ع 9، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 122-123.

¹¹ - ينظر: سعد، مصلوح (2002)، علم الأسلوب، عالم الكتب، القاهرة، ص 51.

¹² - كمال، بشر، علم اللّغة الاجتماعي(مدخل) (1997)، دار الغريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ص 49-50.

- ¹³ - ينظر: فاطمة، الشيدي، المعنى خارج النص، أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب، ص 34-45.
- ¹⁴ - ابن منظور(2008)، لسان العرب، دار صادر، المجلد الثاني، طبعة جديدة ومحققة، لبنان، ص 304.
- ¹⁵ - الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، ج1، دمشق، ص265.
- ¹⁶ - O. Ducrot, T. Todorov (1972), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions du Seuil, Paris.
- ¹⁷ - A. Greimas, J. Courtes (1994), Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette éditions, Paris.
- ¹⁸ -J. Moeschler (1994), Forme Logique, forme propositionnelle, et pragmatique radicale, Atelier syntaxe, 2,3 Mai.
- ¹⁹ - Moeschler Jacques (1995), La pragmatique après Grice : contexte et pertinence. In: L'Information Grammaticale, N. 66,. pp. 25.
- ²⁰ -Ibid, P25.
- ²¹ - E. Benveniste (1995), Problèmes de linguistique générale, Editions Gallimard, Tome1, Paris 1974. Cérès Editions, Tunis, P 236.
- ²² - ينظر: ذهبية، حمو الحاج(2012)، لسانيات التلّفظ وتداوليات الخطاب، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط2، تيزي وزو، ص 107.
- ²³ - ينظر: Lakoff. G, Johnson. M.L (1985), Les Métaphores dans la vie quotidienne, Editions de Minuit, Paris, P 22.
- ²⁴ - J.Moeschler, La pragmatique après Grice : Contexte et Pertinence, P26.
- ²⁵ - Ibid, P26.
- ²⁶ - Ibid, P 27.
- ²⁷ - Ibid, P 28.
- ²⁸ - J.Moeschler, La pragmatique après Grice : Contexte et Pertinence, P30.
- ²⁹ - ينظر: D.Sperber, D.Wilson, La pertinence, Communication et Cognition, P 232.
- ³⁰ - عياد، عزت(1984)، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- ³¹ - D.Sperber, D.Wilson (1989), La pertinence, Communication et Cognition, Les éditions de minuit, Paris, PP 31-32.
- ³² - Miermont. J, Contextualisation, Communication et Cognition (1997), P11. Une version initiale de ce texte est parue dans : Recherches sur le langage en psychologie cognitive. Sous la direction d'Alain Blanchet. Dunod. Paris.
- ³³ - F.Recanati (2008), Philosophie du langage (et de l'esprit), Folio-essais, Paris, P 09.
- ³⁴ - طه، عبد الرحمن(1984)، البحث اللساني والسميائي (ندوة)، الدلائليات والتداوليات (أشكال وحدود)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط1، المغرب، ص 302.
- ³⁵ - D.Sperber, D.Wilson, La pertinence, Communication et Cognition, P 31.
- ³⁶ - U. Frith (1991), L'enigme de L'autisme, Editions Odile Jacob, Paris, P 295.
- ³⁷ - D.Sperber, D.Wilson, La pertinence, Communication et Cognition, P 62. نقلا عن: Miermont . J, Contextualisation, Communication et Cognition, P12.
- ³⁸ - Ibid, P 55.
- ³⁹ - Ibid, P 181.
- ⁴⁰ - D.Sperber, D.Wilson, La pertinence, Communication et Cognition, P 103.
- ⁴¹ - حانة ماجدة(2008)، توماس، اللغة والاتصال في الخطاب متعدد المعاني، ترجمة ماري شهرستان، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، ص 72.
- ⁴² - D.Sperber, D.Wilson, La pertinence, Communication et Cognition, P 158. نقلا عن: Miermont . J, Contextualisation, Communication et Cognition, P13.

⁴³ - Ibid, P 172.

⁴⁴ -Ibid, P13.

⁴⁵ - عنبر، عبد الله (2004)، نظرية التشكيل الدلالي في ضوء أوهاج السياق البلاغية والأسلوبية، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 31، العدد 1، عمان، ص 67.

⁴⁶ - فاطمة، الشيدي، المعنى خارج السياق، ص 06.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- أبو الفرج، محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة، بيروت 1966.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، المجلد الثاني، طبعة جديدة ومحققة، لبنان 2008.
- 3- الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، ج 1، دمشق، ص 265.
- 4- الزنكي، نجم الدين قادر كريم، نظرية السياق: دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت 2006.
- 5- الشيدي، فاطمة، المعنى خارج السياق، أثر السياق في تحديد دلالة الخطاب، دار نينوى للطباعة والنشر، دمشق 2011.
- 6- بشر، كمال، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997.
- 7- توماس، حانة ماجدة، اللغة والاتصال في الخطاب متعدد المعاني، ترجمة ماري شهرستان، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق 2008.
- 8- حمو الحاج، ذهبية، لسانيات التلقظ وتداوليات الخطاب، ط 2، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو 2012.
- 9- حمو الحاج، ذهبية، مدخل إلى التداولية المعرفية، مجلة الكوفة، دار التنوير للطباعة والنشر، ع 9، العراق 2015.
- 10- سالم عباس، خدادة، النقد والسياق، مجلة العلوم الإنسانية، ع 2، جامعة البحرين، 1999.
- 11- عبد الرحمن، طه، البحث اللساني والسميائي (ندوة)، الدلائليات والتداوليات (أشكال وحدود)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط 1، المغرب 1984.
- 12- عبد القادر، عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ط 1، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان 2001، ص 68.
- 13- عبد الله، عنبر، نظرية التشكيل الدلالي في ضوء أوهاج السياق البلاغية والأسلوبية، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 31، العدد 1، عمان 2004.
- 14- عزت، عياد، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1984.
- 15- مصلوح، سعد، علم الأسلوب، عالم الكتب، القاهرة 2002.
- 16- نايف، خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، ع 9، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1978.
- 17 - Amiel. Philippe, Dictionnaire Hachette, Editions Hachette, Paris 1980.
- 18- Benveniste. E, Problèmes de linguistique générale, Editions Gallimard, Tome1, Paris 1974. Cérès Editions, Tunis 1995.
- 19- Ducrot. O, Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions du Seuil, Paris 1972.
- 20- Frith .U, L'énigme de L'autisme, Editions Odile Jacob, Paris 1991.
- 21- Greimas. A, Courtes. J, Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette éditions, Paris 1994.
- 22-Greimas. A, J. Courtes, Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette éditions, Paris 1994.

- 23-Lakoff. G, Johnson. M.L, Les Métaphores dans la vie quotidienne, Editions de Minuit, Paris 1985.
- 24-Miermont. J, Contextualisation, Communication et Cognition, P11. Une version initiale de ce texte est parue dans : Recherches sur le langage en psychologie cognitive. Sous la direction d'Alain Blanchet. Dunod. Paris. 1997.
- 25-Moeschler J. La pragmatique après Grice: contexte et pertinence. In: L'Information Grammaticale, N. 66, 1995.
- 26-Moeschler. J, Forme Logique, forme propositionnelle, et pragmatique radicale, Atelier syntaxe, 2,3 Mai 1994.